

الجزائر

«ها بعد بوتفليقة»: صراعات الوراثة



(الرشيف)

الجبهة وأمينها العام) إلى إمكانية الاستفادة من خبراته في إصلاحات قطاع الطاقة في البلاد التي باتت تواجه صعوبات اقتصادية بفعل تراجع أسعار النفط عالمياً (وهي تمثل رقماً مهماً ومرتفعاً في ميزانية الدولة).

وقبل شكيب خليل، كانت الأسماء المتداوله بشأن الخلافة، تدور حول مدير الديوان الرئاسي، أحمد أويحيى، رئيس الوزراء، عبد الملك سلال، وعمار سعداني. وإن كان سلال يئأ بنفسه نسبياً عن هذا المشهد، إلا أن الجزائر شهدت قبل أيام هجوماً (شرساً) قادته سعداني نفسه ضد أويحيى، الذي رد بتأكيد «الوفاء» للرئيس، بالرغم من أنه يُقدم كأحد أبرز مرشحي «الخلافة». ومن جانب المعارضة، هناك أسماء تقليدية لهذا المنصب، أبرزها رئيس الوزراء السابق السياسي المعارض، علي بن فليس، الذي نقل عنه تقرير «رويترز» قوله: «القضية الوحيدة هي إعادة سيادة الشعب عن طريق الانتخابات. فلم أكن بحاجة لرؤية تلك الصورة (المنشورة لبوتفليقة عقب زيارة رئيس الوزراء الفرنسي الأخيرة) لمعرفة أن لدينا فراغاً في السلطة».

يجري كل ذلك في وقت أن شقيق بوتفليقة، سعيد، بدير، وفق العديد من المعارضين والتقارير الإعلامية، الدولة في ظل مرض الرئيس. ويقال حالياً إن احتمال إغلاق صحيفة «الخبر» عقب إمكانية وضع رجل الأعمال، يسعد ربراب، «غير القريب من دوائر السلطة، يده عليها، يقف خلفها، سعيد بوتفليقة».

على الرغم من كل ما تقدم، تبقى مسألة «خلافة بوتفليقة» حساسة محلياً، لناحية الخشية من الغرق بالفوضى مجدداً، ولناحية أن فئات واسعة من الجزائريين تحفظ له «إخراج البلاد من السنوات السوداء... فهو في مكان ما بالنسبة إلى الجزائريين «بوتاف» الذي وعدنا (بالمحاسبة والأمن)»، كما تقول بطلة أحد أفلام ثلاثية المخرج، نذير مكناش، المنتجة خلال العقد الماضي عقب «العشرية السوداء».

كذلك، فإن هذه المسألة تشكل محور أحاديث بعض الأوساط الدبلوماسية، العربية والغربية، في «المغرب العربي». فمن مجرد تساؤل دبلوماسي عربي عن واقع الجزائر ما بعد بوتفليقة، وإبداء تخوفه، مروراً برؤى أحد الدبلوماسيين الغربيين الرفيعين في دولة مجاورة للجزائر على سؤال شبيه، بالقول: «لن تقع فوضى... لن يتفق أركان السلطة (الجزائرية) على رئيس مقبل الآن، ومرجح أن نشهد فترة انتقالية»، وصولاً إلى الحديث الإعلامي عن قلق الاتحاد الأوروبي، قد يتضح مدى الاهتمام الإقليمي بتلك المسألة.

في أحد الجوانب، فقد يتأتى الاهتمام بهذه المسألة من أهمية دور الجزائر إقليمياً (تحديداً في ما يتعلق بلبيبا ومنطقة الصحراء) ومن كونها دولة عربية مركزية لها مواقفها المتميزة راهناً، وبالتالي فإن هوية من سيخود البلاد في المرحلة المقبلة لا بد أن تكون محورية بالنسبة إلى العديد من القوى. ومعروف أن الحملة العسكرية الفرنسية في مالي بداية عام 2013، إلى جانب الفوضى في ليبيا، أعادا خلط أوراق القوى الغربية (والعربية) في منطقة «المغرب العربي». فمن حضور أميركي بات واضحاً وينافس الدور الفرنسي التاريخي هناك، إلى دخول أطراف عربية بقوة في مشهد الصراع الليبي لدرجة التأثير بشكل أو بآخر في مسار الأمور، فإن كل الصورة باتت يعاد تركيبها، ومن المؤكد أن مسألة مثل «مستقبل الجزائر السياسي» تمثل الثقل الأبرز ضمن هذا المشهد.

في الوقت الحالي، عادت «خلافة بوتفليقة» لتطرح بقوة، لسببين: أولاً، توجه الرئيس الجزائري (مرة جديدة) إلى سويسرا في زيارة طبية قبل شهر، وقد جاءت الزيارة بعدما نشر الإعلام الفرنسي صوراً تظهر مدى تعبته والإرهاق الذي يعاني منه، وذلك حين استقبل رئيس الوزراء الفرنسي، مانويل فالس، في الجزائر أخيراً. ثانياً، عودة وزير الطاقة السابق، شكيب خليل،

يبقى سؤال «ها بعد بوتفليقة»، محيراً للجزائريين. وللدول المجاورة. ولاسياسي. أو حتى لدبلوماسي معني. ويبدو أن المسألة باتت تمثل رهاناً حيوياً للعديد من القوى الفاعلة في المنطقة. ويستعد الحديث بشأنها كما تقاطعت الأحداث

محمود مروة

ينهي عديد من «المغربيين» أحاديثهم السياسية عن واقع بلدانهم بالتساؤل عن أمرين: «مالات الملف الليبي، وهوية الرئيس المقبل للجزائر». وإذا كانت الفوضى الليبية وانعكاساتها على الواقع الإقليمي تهيمن على مجمل النقاشات السياسية، إلا أن طرح مسألة الرئيس المقبل للجزائر بعد انتهاء الولاية الرابعة للرئيس الحالي، عبد العزيز بوتفليقة، في 2019، تنهي مجمل النقاشات دون التمكن من تكهن أي جواب.

ليس جديداً طرح هذه المسألة، إذ إنها أسالت الكثير من الحبر إبان ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية رابعة في استحقاق عام 2014، وارتفعت أصوات المعارضة الجزائرية رافضة لذلك على اعتبار أن «مرضه لن يسمح له بإنهاء ولايته، وحكم البلاد». وقد تتابع طرح تلك المسألة في بعض الإعلام الجزائري والإعلام الغربي إبان ما حُكي عن «صراع الأجنحة داخل النظام» وذلك على خلفية «الصراع بين الرئاسة وجهاز المخابرات» الذي كان يرأسه الرجل القوي، الجنرال توفيق (صانع الرؤساء سابقاً)، قبل إحالته على التقاعد في شهر أيلول الماضي، في مشهد فسره بعض المتابعين بأن «الرئاسة (ومن خلفها الجيش) كسبت المعركة».

سببان أعاداهنا طرح مسألة «خلافة» الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

إلى الجزائر في شهر آذار الماضي، و«انتقال خليل، الحليف المقرب من الرئيس العليل عبد العزيز بوتفليقة، من مدينة إلى أخرى، ولقاءاته مع المسؤولين والقيادات الدينية قد دفع معارضيه للقول إنه يبدو كأنه يدير حملة دعابة انتخابية (رئاسية)». وفق ما ذكر تقرير «رويترز»، أمس، يعيد الإشارة إلى مختلف الدعوات المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بسبب فراغ السلطة».

وتبقى صورة شكيب خليل، وهو خبير سابق في البنك الدولي وصاحب علاقات دولية مهمة، بارزة راهناً كخليفة محتمل لبوتفليقة، على الرغم من كونه شخصية متهمه بقضايا فساد. ولكن تقرير «رويترز» يشير إلى «ترحيب جبهة التحرير الوطني» بعودته وإلى قول «عمار سعداني (الرجل القوي في

نادي لكل الناس nadi lekol el nas

سينما الإنسان والذاكرة

تكريماً للمخرجين

جان شمعون و مي المصري

Tribute to Jean Chamoun & Mai Masri

٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ ايار ٢٠١٦

تبدأ عروض الأفلام السادسة مساءً

المركز الثقافي الروسي فردان - قاعة السينما

9, 10, 11, 12 May, 2016

Film screenings at 6pm

Russian Cultural Centre - Verdun, Beirut

للمعلومات: 03 - 888763

الخبير السمر Dar Al-Mussawir

تقرير

كلاير: تحرير الموصل لن يتم خلال إدارة أوباما

أكد مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية جيمس كلاير، أن «داعش» سيفقد الموصل، ولكنه أشار إلى أن هذا الأمر سيأخذ وقتاً طويلاً ولن يكون خلال الإدارة الحالية.

ونقل ديفيد إغناطيوس عن كلاير، في مقال في صحيفة «ذي واشنطن بوست»، تأكيداً أن بعد هزيمة «المتطرفين» في العراق وسوريا، ستظل مشاكل الشرق الأوسط قائمة، مضيفاً أن «داعش» فقد كثيراً من الأرض والمقاتلين، إلا أن الصراع العام مع «المتطرفين» سيسغرق عقوداً.

وفيما أشار إلى أنه يتفق مع الرئيس باراك أوباما في رؤيته عن أن أميركا لا تستطيع وحدها إصلاح الأوضاع في الشرق الأوسط، إلا أنه أضاف أنه لا يعتقد أن واشنطن تستطيع ترك المنطقة، ويجب أن تكون حاضرة لتقديم المساعدة وتتنوسط، وفي بعض الأحيان «تقدم القوة». لكن كلاير، الذي يقود 17 جهازاً استخبارياً في الولايات المتحدة، أوضح أنه يشارك أوباما وجهة نظره بأن أميركا ليست الآن بحاجة إلى الشرق الأوسط اقتصادياً، كما كانت من قبل، وأنها في محاولتها لحل مشاكله ستلحق الضرر بمصالحها في أماكن أخرى.

ورأى أن المشاكل الرئيسية في الشرق الأوسط، وهي التحديات الاقتصادية وتوفر السلاح والزيادة الكبيرة في عدد الشباب المستبعبدين والمناطق العديدة التي لا توجد فيها سيطرة حكومية، ستستمر طويلاً. من جهة أخرى، أقر بأنه في 2014، قللت أميركا من شأن «داعش»، لكنه أضاف أنها اليوم لن ترتكب ذلك الخطأ مرة ثانية.

(الأخبار)

الهندسية» لا تناقش تفاصيلها أو آليات بنودها مع أنها تضاعفت خلال العام الماضي بصورة كبيرة، وخاصة على خلفية المشاريع الكبيرة مثل قناة السويس الجديدة أو استصلاح الأراضي وتوسيع الموانئ في منطقة القناة.

يقال عادة، إن النيات الطيبة لا تبني الأوطان، بعبارة أخرى، حتى لو كانت نية السيسي بالاستعانة بالجيش هي توفير النفقات وسرعة الإنجاز، فإن هذا تسبب في ظلم شباب كثيرين يضطرون إلى العمل تحت ظروف صعبة ودون أجر مناسب، مع أنها أعمال مدنية كان يمكن أن يتقاضوا عليها أضعاف ما تقاضوه خلال وجودهم في الجيش. بطريقة أخرى، صار التجنيد الذي فرض على الشباب لخدمة الوطن، مكاناً لعشرات الآلاف من الشباب في سبيل تنفيذ مشروعات الرئيس الصعبة، التي تختار أماكن وعرة لبدء تعميمها، في وقت ينتقد فيه الخبراء تعميم هذه الأماكن وترك أماكن أخرى أسهل وأقل تكلفة بكثير.

ومع أن اعتماد السيسي على الجيش في تنفيذ المشروعات عجل الانتهاء في عدد منها، فإنه ترك وراءه شبهات مخالفات مالية لا تنتهي، وخاصة أن «الجنرال» لا يجيد الاقتصاد ولغة الأرقام جيداً، وكثيراً ما يذكر أرقاماً غير منطقية وغير حقيقية في أحاديثه، وهو ما يتطلب رقابة حازمة من الجهاز المركزي للمحاسبات. وللمفارقة، فقد أقبّل رئيس هذا الجهاز الرقابي هشام جنيته، قبل ثلاثة شهور بعدما كشف عن تقارير فساد. كما لم يتحدث الرئيس الجديد للجهاز، المستشار هشام بدوي، المحسوب على الرئاسة، عن أي مخالفات للوزارات بعد، فهل يجروء بدوي في يوم ما، ويكشف عن مخالفات الإسناد بالامر المباشر التي يؤكد خبراء القانون أنها إهدار للمال العام؟

حالياً بالوصول إلى القدس لتقديم طلبات التوظيف في الأوقاف. وعن هدف الأردن، يرى الكسواني أن الأخير يحاول إثبات سيادته على المسجد عبر توزيع الحراس في كل الأماكن، حتى تلك التي لا يصلها المسلمون أو المستوطنون أو السياح، كأبواب المصلى القبلي الداخلية من جهة الجنوب وأبواب المصليات المغلقة. ويضيف: «نحن أيضاً نريد إثبات وجود الأوقاف داخل الأقصى، لذلك نوزع الحراس في كل مكان».

من جهة أخرى، يجد الحراس متعة كبيرة في عملهم داخل الأقصى كونه يجمع بين العمل والعبادة وحماية المقدسات. بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل داخل المسجد بوظيفة حارس ليست تلك الوظيفة الشاقة، في حين أن مردودها المالي جيد بالمقارنة مع مستوى المعيشة. ويصل راتب الحارس شهرياً إلى 1300 دولار، تدفع الأردن لكل واحد ما يقارب 1000 دولار، والباقي تدفعه السلطة تحت مظلة مكرمة الرئيس، التي يدفعها لكل موظفي القدس في القطاعات الحكومية الفلسطينية، والأوقاف الأردنية، وحتى موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين - الأونروا، برغم أن السلطة لا تتدخل في شؤون دائرة الأوقاف أو التوظيف فيها.